

قياس اثر تطبيق نظم تحطيط الموارد فى الرقابه على تكاليف مشروعات التنمية فى ضوء المعيار (IFRS 15)
د/احمد احمد محمد رمضان

قياس اثر تطبيق نظم تحطيط الموارد فى الرقابه على تكاليف مشروعات التنمية
فى ضوء المعيار (IFRS 15)
احمد احمد محمد رمضان

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الاستراتيجي الذي تلعبه نظم تحطيط الموارد عند تطبيقها على تعديل وتحسين عملية الرقابه على تكاليف مشروعات التنمية بجمهورية مصر العربية وذلك في ضوء صدور المعيار (IFRS 15) حيث يتطلب ذلك المعيار من الشركات العاملة في مجال التنمية او قطاع المقاولات ضرورة تطوير انظمة المعلومات الخاصة بها وقد توصلت الدراسة الى وجود اثر ايجابي لنظم تحطيط الموارد على تحسين الرقابة على تكاليف مشروعات التنمية.

Abstract:

The aim of this study is to identify the strategic role played by resource planning systems when applied to the activation and improvement of the control process on the costs of development projects in the Arab Republic of Egypt in light of the issuance of the standard (IFRS 15). This requires the criterion of companies working in the field of development or construction sector necessity Development of its information systems The study found that there is a positive impact of resource planning systems on improving the control of the costs of development projects.

الإطار العام للبحث

أولاً: مقدمة ومشكلة البحث:

هناك العديد من المشاكلات قابلت بعض مشروعات التنمية في مصر ومنها وعلى سبيل المثال لا الحصر (شرق العوينات، غرب السويس، تنمية شمال سيناء- مشروع توشكى) وتشترك جميعها في عدم توافر المعلومات الكمية والنوعية المتكاملة عند إعداد الدراسات الخاصة بهذه المشروعات قبل التنفيذ الفعلى لها.

حيث جاء بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات^(١) (٢٠٠٩ - ٢٠١٠) الصادر في مارس ٢٠١٠ أن نتيجة لوجود بعض السلبيات في بعض مشاريع التنمية أدى ذلك إلى عدم إستفادة الناتج القومي من بعض الزراعات القائمة وإستنزاف مياه الخزانات الجوفية دون تحقيق الهدف من إنشاء هذه المشروعات التي يصاحبها عيوب وأخطاء جسيمة تصميمية وفنية ومجتمعية. وأكد التقرير على أن جميع الدراسات السابقة للمشروع كانت دراسات فنية وليس إقتصادية.

وبناء على ما سبق فإن وجود نظام متكامل للمعلومات الذي يتمثل في نظم تخطيط الموارد يعزز من الإعتماد على مقومات المحاسبة الإدارية والتي تشمل كلاً من (النظام المحاسبي المالي، النظام المحاسبي التكاليفي، نظام الرقابة الداخلية) وتستخدم أساليب تحليل خاصه (إقتصادية -إدارية وإحصائية وسلوكية، وتهتم بالأحداث المالية وغير المالية، التاريخية والآنية والمستقبلية، ومتابعتها وتقييمها) وبما يؤدي إلى تحقيق أهداف الوحدة الإقتصادية من خلال ترشيد الإدارة نحو إتخاذ قرارات التخطيط والرقابة للتکلفة خاصه في ضوء ظهور المعيار (IFRS 15) والذي يتطلب تطوير النظم المعلومات الموجودة بالمنظمه ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤل التالي : هل يؤثر استخدام مدخل نظم تخطيط الموارد في زيادة فاعلية الرقابه على تكاليف مشروعات التنمية

ثانيًا: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في تفعيل عملية الرقابه على تكاليف مشروعات التنمية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة دون إسراف.

ثالثًا: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

١ - الأهمية العلمية:

قلة الدراسات العربية وبشكل خاص المصرية (على حد علم الباحث) التي تناولت مدخل نظم تخطيط الموارد لإحداث التكامل في المعلومات داخل الوحدات الإقتصادية الخاصة بالتنمية التي تسهم في الرقابه على التكلفة في مشروعات التنمية و الحاجة الماسة إلى زيادة الأبحاث العلمية التي تهتم بمشروعات التنمية خاصة في الوقت الحالي الذي يشهد طفره هائلة في مشروعات التنمية نظرًا لأهمية هذه المشروعات في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي وتنمية المشروعات الإقتصادية الأخرى على مستوى الجمهورية وتحقيق المنافسة.

٢ - الأهمية العملية:

محاولة توجيه الجهات المسؤولة لأهمية استخدام مدخل نظم تخطيط الموارد (ERP) في التخطيط لتكاليف مشروعات التنمية وإنعكاسها على الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة في ضوء الندرة النسبية لها.

رابعًا: فرض الدراسة:

١ - يؤثر استخدام مدخل نظم تخطيط الموارد في زيادة فاعلية الرقابه على تكاليف مشروعات التنمية .

خامسًا: منهج الدراسة:

يعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة علي كل من:

المنهج الاستقرائي والمنهج الاستباطي حيث يتم الإطلاع على الدراسات السابقة التي أجريت في مجال نظم تخطيط الموارد وعلاقته بالمحاسبة الإدارية والتكاليف ومن خلال ملاحظته للواقع الفعلي لمشروعات التنمية في - مصر- وما بها من أوجه الضعف والقصور في حساب التكلفة والعائد المرجو من هذه المشروعات ويستتبع معايره من الأساليب والوسائل وحجم المعلومات الالزمة لعملية التخطيط والرقابة على هذه التكاليف وذلك طبقاً للآتي:

١- الدراسة النظرية:

من خلال الإطلاع على المراجع والأبحاث والنشرات والمقالات الدورية فيما يتعلق بتطوير نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية وكيفية التكامل بينهم كذلك بعض التقارير الخاصة بمشروعات التنمية وماحقيقتها سواء السلبيات أو الإيجابيات.

٢- الدراسة التطبيقية :

عن طريق الأساليب الآتية:

إجراء المقابلات الشخصية والإتصال بعينة من القائمين على مشروعات التنمية الاقتصادية.

الملاحظة العملية عن طريق ما توصل إليه الباحث من تقارير وبيانات ومعلومات من الجهات الرقابية مثل تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات عن مشروعات التنمية وأراء بعض الباحثين في هذا المجال .

وسيقوم الباحث بتصميم قائمة إستقصاء لطرح محتويات الدراسة الميدانية كأدلة لتجمیع البيانات من عینة الدراسة هذا ويقوم الباحث بالمرجع بين الأسلوبين لتطبيق موضوع البحث والمشكلة محل الدراسة .

الاطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم نظم تخطيط الموارد:

قام العديد من الباحثين بتحديد مفهوم نظم تخطيط موارد المشروع بطرق مختلفة فمن أوائل المحاولات لوضع تعريف لنظام تخطيط موارد المشروع كانت على يد Devenport () حيث أكد على أنها عبارة عن مجموعة من البرامج (التطبيقات) التي توفر المعلومات للمنشأة وخدم كافة مجالاتها مثل المحاسبة والتمويل والتصنيع وغيرها من المجالات وتستند إلى قاعدة بيانات مرکزية.

وتتحدد الخاصية الرئيسية لنظام تخطيط موارد المشروع في قدرتها على تحقيق التكامل بين جميع الوظائف بالمنشأة حيث عرفها Devenport (بأنها برامج إلكترونية تجارية جاهزة تحقق التكامل بين جميع وظائف المنشأة، وت تكون من العديد من النماذج التي تشمل العمليات الصناعية والإمداد وتوفير متطلبات الإنتاج والبيع والتسويق والموارد البشرية لتلبية الاحتياجات من المعلومات لمختلف أصحاب المصالح، ويؤكد آخر () على هذا التعريف ويضيف إلى ذلك أن هذه البرامج يتم الحصول عليها من مورد واحد.

ثانياً: إدارة التكلفة:

نتيجة للتطورات التي تشهدها بيئه الأعمال الحديثة ظهر مفهوم إدارة التكلفة، والذي يهدف إلى خفض التكلفة ومساعدة المنظمات في تحقيق أهدافها لقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم إدارة التكلفة، ومن هذه التعريفات:

إدارة التكلفة تشير إلى فلسفة المنظمة في إدارة مواردها المتاحة، والأنشطة التي تستهلك تلك الموارد مع التركيز على المسببات التي تحرك الأنشطة المستهلكة للتكلفة.()

كما تم تعريفها على أنها مجموعة من الطرق والأساليب الازمة لرقابة وتحسين أنشطة وعمليات المنظمة، مما يؤدي إلى تعظيم الأرباح الحالية والمستقبلية لها.()

ثالثاً: دور نظم تحطيط الموارد في الرقابه على التكاليف في ضوء صدور المعيار(IFRS15)

تعتبر تكاليف عقود البناءات (المقاولات) هي المدخل المناسب للتخطيط لتكاليف مشروع التنموية

وقبل ظهور معيار التقارير المالي الدولي (IFRS 15) كان يطبق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) في حالة بيع السلع والمنتجات أو تقديم الخدمات أو استخدام الغير لأصول المنشأ ذات العائد أو الفائدة أو التوزيعات، وإلى جانب ذلك هناك معيار المحاسبة الدولي رقم (١١) بعنوان عقود المقاولات، حيث يتم تحديد الإيرادات والتكاليف المرتبطة بعقود المقاولات، ويتم استخدام طريقة نسبة الإنجاز كأساس لإثبات إيراد عقود البناء طويلة الأجل (عقود المقاولات).^(٢)

وتتمثل مشاكل الاعتراف بالإيراد وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية في أن المنشآت يمكن أن تعترف بالإيراد في القوائم المالية، ولكن لا تمثل بعدها الجوهر الاقتصادي للمعاملة التجارية، علاوة على ذلك تعاني معايير التقرير المالي الدولية من نقص الإرشادات والتوجيهات على العديد من المواضيع الهامة مثل المحاسبة من الاتفاقيات متعددة العناصر، وصعوبة تطبيق المعايير الحالية على المعاملات المعقدة، على سبيل المثال الاتفاقيات التي تتضمن مقابل متغير، هذا جانب ظهور أنواع جديدة من المعاملات الناشئة الخاصة بالاعتراف بالإيراد (CIPFA, 2014).^(٣)

أدى ذلك إلى وجود أسباب لتغيير متطلبات الاعتراف بالإيراد وصدور معيار التقرير المالي الدولي الجديد رقم (١٥) الذي يستخدم المعلومات عن إيرادات الوحدة الاقتصادية في تقييم الأداء المالي والمركز المالي للوحدة الاقتصادية، ومقارنتها مع الوحدات الاقتصادية الأخرى، ومع ذلك فإن المتطلبات الحالية للإعتراف بالإيراد سواء في معايير التقرير المالي الدولي أو المعايير الأمريكية جعلت من الصعب على المستثمرين والمحللين الماليين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية فهم ومقارنة

إيرادات الوحدة الإقتصادية مع غيرها من الوحدات الإقتصادية (KPMG, 2014) (٤). وبالتالي كان هناك ضرورة لتغيير متطلبات الاعتراف بالإيراد.

مما سبق يجد الباحث أن متطلبات تطبيق نظم تخطيط الموارد وتطوير نظم المعلومات الخاصة بمشروعات التنمية تتماشى مع صدور المعيار الجديد ومتطلبات عملية التخطيط والرقابة التي تأتي غالباً بعد تحديد نقطة الاعتراف بالإيراد في عقود الإنشاءات وهي الأساس الذي سيترتب عليه مراحل إنجاز العقد في المشروع الإنثائي أو المشروع التنموي إذا كان عبارة عن مشروع إنثائي واحد أما إذا كان مشروع تنموي يحمل داخله عدة مشروعات إنثائية فسوف يعامل كل عقد على حده.

إسلوب الدراسة الميدانية

١. هدف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار ميداني حول التحقق من مدى وجود دور إستراتيجي لمدخل نظم تخطيط الموارد في الرقابة على تكاليف مشروعات التنمية بالتطبيق على أحد مشروعات التنمية الاقتصادية بمحور قناة السويس.

٢. فرض الدراسة:

يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لنظم تخطيط الموارد في زيادة فاعلية الرقابة على تكاليف مشروعات التنمية في ضوء صدور المعيار (IFRS 15).

٣. منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة؛ سوف يقوم الباحث بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي ويعرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه: " ذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطته استجواب جميع أفراد مجتمع البحث، أو عينة كبيرة منهم، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدرستة، من حيث طبيعتها، ودرجة وجودها فقط".

مجتمع الدراسة وعينته:

١- مجتمع الدراسة:

تم اختيار مجتمع الدراسة بالمنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية حيث إنها تعتبر إحدى مشروعات التنمية الاقتصادية الكبرى في إقليم قناة السويس وقام الباحث بإختيار فنتين داخل المنطقة حيث تمثل الفئه الأولى عينه للقائمين على إدارة المنطقة الحرة (المتمثلة في باحثي المنطقة الحرة وأماموري جمارك المنطقة) وجميعهم من المحاسبين على إختلاف المسميات الوظيفية بالإضافة إلى بعض مهندسي المنطقة والفنين الذين يعملون في إدارة البنية الأساسية للمنطقة وصيانتها لضمان عملها بالكفاءة المطلوبة. وتمثل الفئه الثانية المستفيدين من مشروع التنمية في المنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية حيث تم اختيار عينه من المحاسبين والمديرين الماليين الذين يعملون في المشروعات الصناعية بالمنطقة وكذلك المشروعات التخزينية والخدمية بالمنطقة وكذلك عينه من المهندسين والفنين داخل هذه المشروعات.

٢- عينة الدراسة:

بلغ حجم العينة ٤١٥ مفردة تم اختيارها بواسطة البرنامج الإحصائي المشهور Minitab

٣- بناء أداة الدراسة:

تم تصميم أداة الدراسة (إسبرانة) بهدف التعرف على الدور الإستراتيجي لمدخل نظم تحفيظ الموارد في تفعيل عملية الرقابة على تكاليف مشروعات التنمية

وقد قام الباحث بإعداد الإسبرانة بصورتها المبدئية، من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بهذه البحث، وكذلك بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ومراجعة أدواتها المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، حيث تكونت الإسبرانة من جزئين رئيسيين، على النحو التالي:

الجزء الأول: ويحتوي على البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة.

الجزء الثاني: ويشتمل على محور الدراسة وهو:

(آثر نظم تخطيط الموارد في زيادة فاعلية الرقابه على تكاليف مشروعات التنمية.)

٤- ثبات أداة الدراسة:

تم التأكيد من ثبات أداة الدراسة بإستخدام معادلة (ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha) وذلك بعد تطبيقها على عينة الدراسة، والجدول التالي يوضح معاملات الثبات حسب معادلة ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة.

جدول (١)
ثبات أداة الدراسة

عدد الأسئلة	معامل ألفا كرونباخ	المكونات
9	0.969	محور الرقابة

بالنظر إلى الجدول السابق يمكننا ملاحظة أن:

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ كانت مناسبة لأغراض البحث العلمي حيث جاءت قيم معامل الثبات كبيرة تقترب من الواحد الصحيح مقبولة حيث أنها كانت ٠.٩٦٩. للمحور مما يؤكّد ثبات الإستبيان.

١) آثر نظم تخطيط الموارد في زيادة فاعلية الرقابة على تكاليف مشروعات التنمية:-

**جدول (٢)
توصيف متغيرات الدراسة للمحور الثاني**

المعنى	درجات الحرية	نحو	متوسط اختبار(t)	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً	العبارة
				N					
				% %					
0.000	414	57.360	4.86	391	13	0	0	11	يتوفر نظام تحفيظ الموارد
				94.2	3.1	0	0	2.7	معلومات عن عناصر التكاليف لمساعد الإدارة في البحث عن أسباب الانحرافات وتحليلها
0.000	414	55.670	4.68	304	100	0	11	0	يتوفر نظام تحفيظ الموارد
				73.3	24.1	0	2.7	0	معلومات قابله للمقارنة بين ما هو مخطط وما هو فعلى للرقابة على عناصر التكاليف
0.000	414	59.976	4.89	404	0	0	0	11	يتوفر نظام تحفيظ الموارد
				97.3	0	0	0	2.7	معلومات لتفعيل نظام محاسبة المسئولية والذى يسهم في الرقابة على عنصر التكلفة
0.000	414	57.174	4.70	314	90	0	11		يتوفر نظام تحفيظ الموارد
				75.7	21.7	0	2.7		معلومات عن مراكز التكلفة مما يحقق دافر قابية جيدة
0.000	414	59.976	4.89	404	0	0	0	11	يتوفر نظام تحفيظ الموارد
				97.3	0	0	0	2.7	معلومات تساهم في إعداد

قياس اثر تطبيق نظم تحفيظ الموارد في الرقابه على تكاليفه مشروعاته التنموية في ضوء المعيار (IFRS 15)

د/احمد احمد محمد رمضان

المعنى	درجات الحرية	(t)	اختبار (t)	المتوسط	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً	العبارة
										الموازنات التخطيطية والتي تعد أدلة رقابية فعالة على عناصر التكاليف
0.000	414	42.954	4.07	57	340	7	11	0		يوفر نظام تحفيظ الموارد معلومات عن عناصر التكاليف لإعداد النسب التي تسهم في الرقابة
0.000	414	52.085	4.79	359	45	0	0	11		يوفر نظام تحفيظ الموارد معلومات عن حجم المصروفات المخطط لها مسبقاً ومقارنتها مع الفعلية مما يحقق رقابه عليها
0.000	414	54.246	4.85	392	5	7	0	11		يوفر نظام تحفيظ الموارد معلومات عن القارير التشغيلية التي تتعلق بنظام العمليات الفعلي للمنظمة مما يساهم في الرقابة والتحكم
0.000	414	81.087	4.92	404	0	0	11	0		يوفر نظام تحفيظ الموارد معلومات قادره على تصحيح أحداث سابقه (تغذيه عكسية)

من الجدول السابق نجد أن:

- بالنسبة للعبارة "يوفر نظام تخطيط الموارد معلومات عن عناصر التكاليف لمساعده الإداره في البحث عن أسباب الإنحرافات وتحليلها" كانت أكبر نسبة هي نسبة "الموافقين تماما" حيث تبلغ ٩٤.٢%， و تبلغ قيمة المتوسط ٤.٦٦، و نجد أن العبارة دالة إحصائياً حيث أن قيمة المعنوية ٠.٠٠٠٠ و هي أقل من ٠.٠٥ .
- بالنسبة للعبارة "يوفر نظام تخطيط الموارد معلومات قابله للمقارنة بين ما هو مخطط وما هو فعلى للرقابه على عناصر التكاليف" كانت أكبر نسبة هي نسبة "الموافقين تماما" حيث تبلغ ٧٣.٣%， و تبلغ قيمة المتوسط ٤.٦٨، و نجد أن العبارة دالة إحصائياً حيث أن قيمة المعنوية ٠.٠٠٠٠ و هي أقل من ٠.٠٥ .
- بالنسبة للعبارة "يوفر نظام تخطيط الموارد معلومات لتفعيل نظام محاسبة المسئولية والذى يسهم في الرقابة على عنصر التكلفة" كانت أكبر نسبة هي نسبة "الموافقين تماما" حيث تبلغ ٩٧.٣%， و تبلغ قيمة المتوسط ٤.٨٩، و نجد أن العبارة دالة إحصائياً حيث أن قيمة المعنوية ٠.٠٠٠٠ و هي أقل من ٠.٠٥ .
- بالنسبة للعبارة "يوفر نظام تخطيط الموارد معلومات عن مراكز التكلفة مما يحقق أداة رقابية جيدة" كانت أكبر نسبة هي نسبة "الموافقين" حيث تبلغ ٧٥.٧%， و تبلغ قيمة المتوسط ٤.٧٠، و نجد أن العبارة دالة إحصائياً حيث أن قيمة المعنوية ٠.٠٠٠٠ و هي أقل من ٠.٠٥ .
- بالنسبة للعبارة "يوفر نظام تخطيط الموارد معلومات تساهم في إعداد الموازنات التخطيطية والتي تعد أدوات رقابية فعاله على عناصر التكاليف" كانت أكبر نسبة هي نسبة "الموافقين تماما" حيث تبلغ ٩٧.٣%， و تبلغ قيمة المتوسط ٤.٨٩، و نجد أن العبارة دالة إحصائياً حيث أن قيمة المعنوية ٠.٠٠٠٠ و هي أقل من ٠.٠٥ .

- بالنسبة للعبارة " يوفر نظام تحطيط الموارد معلومات عن عناصر التكاليف لإعداد النسب التي تسهم في الرقابة " كانت أكبر نسبة هي نسبة " الموافقين " حيث تبلغ ٨١.٩٪، و تبلغ قيمة المتوسط ٧٠٤، و نجد أن العبارة دالة إحصائياً حيث أن قيمة المعنوية ٠٠٠٠ و هي أقل من ٠٠٥
- بالنسبة للعبارة " يوفر نظام تحطيط الموارد معلومات عن حجم المصروفات المخطط لها مسبقاً ومقارنتها مع الفعلية مما يحقق رقابه عليها " كانت أكبر نسبة هي نسبة " الموافقين تماماً " حيث تبلغ ٨٦.٥٪، و تبلغ قيمة المتوسط ٧٩٤، و نجد أن العبارة دالة إحصائياً حيث أن قيمة المعنوية ٠٠٠٠ و هي أقل من ٠٠٥
- بالنسبة للعبارة " يوفر نظام تحطيط الموارد معلومات عن التقارير التشغيلية التي تتعلق بنظام العمليات الفعلي للمنظمة مما يساهم في الرقابة والتحكم " كانت أكبر نسبة هي نسبة " الموافقين تماماً " حيث تبلغ ٩٤.٥٪، و تبلغ قيمة المتوسط ٨٥٤، و نجد أن العبارة دالة إحصائياً حيث أن قيمة المعنوية ٠٠٠٠ و هي أقل من ٠٠٥
- بالنسبة للعبارة " يوفر نظام تحطيط الموارد معلومات قادره على تصحيح أحداث سابقة (تغذية عكسية) " كانت أكبر نسبة هي نسبة " الموافقين تماماً " حيث تبلغ ٩٧.٣٪، و تبلغ قيمة المتوسط ٩٢٤، و نجد أن العبارة دالة إحصائياً حيث أن قيمة المعنوية ٠٠٠٠ و هي أقل من ٠٠٥

نتائج الدراسة الميدانية:

يوجد تأثير معموي ذو دلالة إحصائية لنظم تحطيط الموارد في زيادة فاعلية الرقابة على تكاليف مشروعات التنمية

الوصيات:

من خلال نتيجة البحث يوصى الباحث بما يلي:

١. ضرورة وجود هيئة أو منظمة واحدة تقوم بإدارة مشروعات التنمية في مصر تعتمد على قاعدة بيانات مركزية موحدة تتمثل في نظم تخطيط الموارد ERP بإعتبارها نظم معلومات متكاملة تربط كافة مشروعات التنمية مع بعضها وتساعد في الحصول على معلومات فورية ودقيقة تساعده في عملية الرقابة على التكاليف.
٢. ضرورة عقد دورات تدريبية لتنمية قدرات العاملين بمشروعات التنمية للتعرف على كيفية العمل مع نظم ERP وإستخدامها في عملية الرقابة على التكاليف مما يحقق مقاومة أقل لعملية التغيير.
٣. ضرورة قيام شركات المقاولات التي تعمل في مشروعات التنمية والمشروعات الإنسانية بتطوير نفسها بإدخال نظم معلومات حديثة تتماشى مع متطلبات صدور المعيار الجديد IFRS 15 وتطوير آليات الرقابة لجمع المعلومات المطلوبة عن العقود طويلة الأجل مع العملاء وعمل التقديرات المطلوبة للتكاليف وتوفير متطلبات الإفصاح الجديدة.

المراجع:

- (1) تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات (٢٠٠٩-٢٠١٠) الصادر في مارس .
- (2) Henry. E. and Holzmann O.(2009). Contract-based revenue recognition. Journal of Corporate Accounting and Finance (20) (5): 77-81.
- (3) CIPFA. The Chartered Institute of public Finance and Accountancy. 2014, FRS 15 Revenue from Contracts with Customers. FRAB (122) (04) (November): 1-5.
- (4) KPMG. 2014. First Impressions: Revenue from Contracts with Customers. Available - Online at <http://www.kpmg.com/ifrs>